

البرلمان لنيل ثقته بعون الله تعالى، وذلك في سياق سياسي وحضاري استثنائي وطنيا وإقليميا ودوليا، يجتم الانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي، عبر التقدم في تنزيل مقتضيات الدستور الجديد وتعزيز الثقة في غد أفضل للأمة المغربية وتوفير شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة الوطن وقوته وسيادته ووحدته، والاجتهاد في إرساء مغرب الكرامة والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية لكافة مواطنيه ومواطناته.

إن هذا العرض لتقديم البرنامج الحكومي الذي هو بين أيديكم والذي سيكون موضوع نقاش وتصويت- سنتوصلون به بعد قليل- يأتي في سياق حراك ديمقراطي عربي تمكن فيه المغرب من التفاعل الإرادي والاستباقي مع تحدياته واستحقاقاته، واستطاع أن يشق مسارا متميزا واستثنائيا نجح فيه الشعب المغربي بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في إرساء خيار ثالث قائم على الإصلاح في إطار الاستقرار، ومرتكز على أرضية الثوابت الراسخة للأمة المغربية والمتمثلة في التشبث بالدين الإسلامي السمح وقيمه والدفاع عن الوحدة الوطنية شعبا وأرضا والتشبث بالملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

لقد شكل الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011 استجابة شجاعة وتاريخية لمطالب القوى المتطلعة للإصلاح ومقاومة التحكم والفساد، وكان انطلاقا لمسلسل التحول السياسي المستمر والهادئ الذي تعزز في استفتاء فاتح يوليوز باعتماد دستور جديد يفتح آفاق تعميق هذا التحول، ويضع له قواعد وضمانات ومؤسسات، ثم جاء التطور الإيجابي والنوعي في انتخابات يوم 25 نونبر 2011 التي كانت محطة متميزة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب، تجلت في تدشين مرحلة تجاوب فيها المغاربة مع الشأن السياسي والعمومي، ورسخت الثقة في إنجاز الإصلاحات اللازمة مما زكى مصداقية التحول السياسي في بلادنا.

في إطار هذا المسلسل الإيجابي، تم تعيين رئيس الحكومة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وفقا للمقتضيات الدستورية، وتلاه اعتماد مقاربة تشاركية واسعة في تشكيل الأغلبية الحكومية، والحرص على التواصل المنتظم مع الرأي العام، وأثمر ذلك وضع ميثاق للأغلبية الحكومية نص على قواعد كفيلا بتخليق الممارسة السياسية، وضمان المصداقية والنزاهة في تدبير الشأن العام، وإرساء دعائم الدولة في خدمة المجتمع، وذلك بما حدده من مرتكزات لضمان التدبير التشاركي والمندمج والمتضامن والفعال للعمل الحكومي.

كما تم إطلاق مشروع إعداد البرنامج الحكومي على أساس من هذه التوجهات، ووفق مقاربة تجعل التحالف الحكومي قائما على برامج تعاقدية واضحة، وهيكلية حكومية تحقق الانسجام والوضوح في المسؤولية، والحد من التداخل في الاختصاصات، والشروع في تنزيل مقتضيات الدستورية الجديدة ذات العلاقة بقضايا الحرية والحكامة والمجتمع المدني، وتحديث إدارة الدولة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

محضر الجلسة رقم 792

التاريخ: الخميس 25 صفر 1433 (19 يناير 2012).

الرئاسة: السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب والدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة واحدة وخمسة عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا والدقيقة العشرين.

جدول الأعمال: تقديم البرنامج الحكومي من لدن السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نطلب منكم الحضور الكريم أن تلتحقوا بمقاعدكم لننتقل إن شاء الله في هذه الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا للفصل 88 من الدستور نغدد هذه الجلسة المشتركة ما بين مجلس النواب ومجلس المستشارين لإعطاء الفرصة للسيد رئيس الحكومة أن يتقدم بعرض حول البرنامج الحكومي، فنحيل إليه الكلمة، فليفضل مشكورا السيد الرئيس الحكومة المحترم.

شكرا، شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الاله بنكيران رئيس الحكومة :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعيش وطننا اليوم لحظة فاصلة في مسلسل الإصلاحات ببلادنا من خلال ما أقرته من ربط للمسؤولية بالمحاسبة واعتماد مبدأ الحكومة المسؤولة والمنبثقة من صناديق الاقتراع، حيث نتقدم بعرض البرنامج الحكومي أمام

ولقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، كما أشيد بالروح العالية للتفاني والتضحية التي ما فتى رجال ونساء هذه القوات يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم النبيلة، وأؤكد بنفس المناسبة حرص الحكومة على توفير الوسائل الكفيلة بالنهوض بمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين، وستواصل الحكومة كذلك عنايتها بأسرة المقاومة وجيش التحرير.

كما أن الحكومة ستواصل دعمها للمجهودات المبذولة من طرف القوات العمومية في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تترصد بلادنا، عبر توفير الوسائل الناجعة لاستباق أي تهديد قد يمس أمن واستقرار المملكة، كما أتوجه بالدعاء إلى الله العلي القدير أن يتعمد برحمته كل الشهداء، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدة وأمن وعزة وطنهم.

إننا اليوم واستنادا إلى الفصل 88 من الدستور، وفي هذه اللحظة الممثلة التي هي إحدى محطات هذا المسار الصاعد بعون الله ثم بدعم شعبنا الأبي ورعاية ملكنا محمد السادس حفظه الله، نتوجه إليكم لتقديم الخطوط الرئيسية للبرنامج الحكومي- الذي سيكون بين أيديكم بعد قليل- والهادف إلى توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتناسك ومستقر ومتضامن ومزدهر، يضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات و الرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين في الخارج، وقائم على تنمية الطبقة الوسطى بتوفير الشروط اللازمة لإنتاج الثروة وتحقيق التضامن بين مختلف شرائحه وذلك وفق خمس توجهات كبرى هي:

أولا: تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والافتتاح على الثقافات والحضارات؛

ثانيا: ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكومة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن، والقائمة على المواطنة الحقة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات؛

ثالثا: مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو؛

رابعا: تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات؛

خامسا: تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج

السيد رئيس الجلسة:

نطلب الله يخليكم من المصورين أن يوقفوا الأنشطة وينسحبوا من القاعة. تفضلوا السيد الرئيس.

إن الحكومة اليوم وبعد التعيين الملكي لأعضائها، تتقدم ببرنامج حكومي ذي طبيعة تعاقدية، بلغة صريحة وواضحة، ويقوم على ثلاث مرتكزات، سواء في وضع السياسات أو في تنفيذها:

- العمل المندمج والمتكامل؛
- المقاربة التشاركية؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما يستند على البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، ويسعى إلى تجسيد الالتزام بتنزيل مقتضيات الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسسية، والاستجابة للانتظارات الجوهرية والملحة للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل الوطن وفي الخارج وعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني، و الوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا. إن الولاية التشريعية الحالية ولاية استثنائية بامتياز بالنظر لما نص عليه الدستور من ضرورة تنزيل مقتضياته أثناءها. وهو مسلسل إصلاح عميق للدولة وتجديد لوظائفها وتطوير بنيتها وتأهيل أدوارها، وإرساء قواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مؤسساتها، لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يعزز إشعاع النموذج المغربي وجاذبيته.

وإذ يمثل العمل على تنزيل مقتضيات الدستور بمقاربة تشاركية وديمقراطية يجمع الأغلبية والمعارضة وعموم مكونات المجتمع مكونا ناظما للبرنامج الحكومي، فإن مركز الثقل في حسن تنفيذه هو الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة الجيدة، وإرساء سلوك جديد قائم على الشفافية، وتحديد المسؤوليات وسيادة القانون، و تثمين الموارد البشرية والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها أساسا لنجاعة وفعالية مختلف السياسات العمومية والقطاعية، وضمان استدامتها، والتوزيع العادل لثمارها على عموم المغاربة، حيث إن مصداقية السياسات والبرامج تتحدد بما ينجم عنها من أثر إيجابي مباشر على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.

السادة الرؤساء،

السيدات البرلمانيات، السادة البرلمانيون،

إن الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية والترابية شمالا و جنوبا، والمصالح العليا والقضايا العادلة للمملكة المغربية وفي مقدمتها النزاع المزمع حول الصحراء المغربية، تعتبر أولوية الأولويات للبرنامج الحكومي، وستسخر الحكومة كافة جهودها من أجل الوصول إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه في احترام تام للوحدة الوطنية والترابية للمملكة، حيث ستعمل على دعم مسلسل المفاوضات المنبثق عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، التي تتسم بروح الابتكار والتوافق والتي وصفها مجلس الأمن في قراراته الست المتتالية، بالمصداقية والجدية.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم أمام البرلمان الموقر باسم الحكومة، بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية المولوية التي يوليها للقوات المسلحة الملكية،

السيد رئيس الحكومة:

احترام الرئاسة.

لقد ارتكز النموذج المغربي في تطوره التاريخي والحضاري الممتد عبر قرون على هوية مغربية مميزة ومتعددة المكونات ومتنوعة الروافد، وإن الحفاظ على هذا النموذج وضمان إشعاعه يتطلب الارتكاز على سياسة مندمجة للنهوض بالهوية المغربية ورفع إشعاعها وتعزيز مكانتها ودورها في ضمان الوحدة وصيانة التنوع، وترسيخ القيم الوطنية وتقوية الانتماء للوطن، والاعتزاز بتاريخه وحضارته وثقافته ومرجعياته، والإسهام في تميته الاقتصادية والاجتماعية،

1- التثبث بالمرجعية الدينية للمملكة وتعزيز المواطنة المسؤولة:

ترتكز هذه السياسة على تعزيز الهوية المغربية التي تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، باعتبار إماراة المؤمنين المؤسسة الضامنة لحفظ هذه الهوية والساخرة على قيمها في إطار الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء، وذلك من خلال صيانة مكانة المرجعية الإسلامية، وتشجيع القيم الأخلاقية المرتبطة بها في إطار الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح.

كما تسعى هذه السياسة إلى الاستمرار في دعم الخطاب الديني المعتدل والاستمرار في دعم دور المساجد والأوقاف ومؤسسات التعليم العتيق، ومضاعفة الاهتمام بوضعية العاملين في الحقل الديني بما يناسب مكانتهم في المجتمع ويمكنهم من أداء مهامهم الدينية والتربوية، علما بأن أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، هو الراعي لشؤونهم والكافل لقضاياهم والضامن لحقوقهم في ما يهمهم ماديا ومعنويا، والاستمرار في تعزيز مؤسسة العلماء ودعم دورها تكوينيا وادماجيا وإشراكا باعتبارها المؤسسة العاملة في مجال الدعوة والإرشاد والإصلاح في المجتمع.

2- إطلاق سياسة لغوية مندمجة لتقوية النسيج اللغوي الوطني والانفتاح على اللغات الأجنبية:

لقد أقر الدستور توجهات واضحة في هذا المجال اللغوي والتي تقتضي تنزيلا تشاركيا، يرتكز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع وذلك بالعمل على تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية وإرساء أكاديمية محمد السادس للغة العربية والعمل على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وادماجها في التعليم والحياة العامة.

وإلى جانب ذلك تلتزم الحكومة بإرساء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتفعيل دوره في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية والمكون الثقافي الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات الثقافية واللسانية المغربية.

وستشتمل هذه السياسة أيضا على مقاربة جديدة لتعزيز الانفتاح اللغوي والاهتمام باللغات الأجنبية، تعزيزا للتواصل الثقافي والبحث العلمي والتعاون الاقتصادي والتفاعل الإنساني.

3- اعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية تراعي الهوية المغربية وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع.

تعتبر الحكومة أن النهوض بالثقافة والإعلام الوطنيين وتقوية انخراطهما في جهود التنمية والتحديث، يمثل أولوية يتم إدراجها ضمن مقاربة مندمجة تقوم على جعل السياسة الثقافية والفنية دعامة لتعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الانفتاح على الثقافات والحضارات وذلك باستثمار تنوع مكونات وروافد الثقافة المغربية، والارتكاز على قيم الحرية والمسؤولية والإبداع، والتربية على الروح النقدية وقيم المواطنة وثقافة التطوع وإعادة الاعتبار للعمل وبذل الجهد والخدمة ذات النفع العام كقيم دينية واجتماعية وإنسانية.

وستعمل الحكومة على الالتزام بالإجراءات الكفيلة بنهج ثقافة قرب حقيقية، من خلال تعميم البنيات والخدمات الثقافية والإعلامية، وصيانة وحماية وتثمين التراث الثقافي والطبيعي، وتحسين حكمة الشأن الثقافي وتحديث التدبير الثقافي، ومرعاة البعد الجهوي ومواكبة الإبداع والإنتاج، والعناية بأوضاع المبدعين والمنتجين ومرافقة الإبداع الشبابي.

وستعمل الحكومة أيضا لتتوفر بلادنا على إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول ومبدع، يعكس التعددية السياسية والثقافية، ويخدم الهوية الوطنية وينخرط في التنمية المجتمعية، ويواكب التحول السياسي ويعمل على إرساء مبادئ التعدد والتنوع بين مختلف مكونات المجتمع المغربي وروافده، مع التركيز على سياسة الانفتاح والتسامح والتفاعل الإيجابي مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية.

ثانيا: ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكمة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن والقائمة على المواطنة الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات.

إن اعتماد الدستور الجديد محطة متميزة في مسار البناء الديمقراطي لبلادنا. ومن أولويات الحكومة العمل على ترسيخ هذا المسار، وذلك من خلال مواصلة بناء الدولة الديمقراطية ومحاربة الاختلالات وأوجه الفساد، من خلال التنزيل التشاركي والديمقراطي لمقتضيات الدستور والجهوية المتقدمة، وإصلاح الإدارة وتكريس استقلالية السلطة القضائية وفعاليتها.

وفي هذا السياق ستعمل الحكومة على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها ومبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات.

وهذا الخصوص، ستضطلع الحكومة بكامل مسؤولياتها وممارستها لختلف صلاحياتها في نطاق التقيد بالدستور. وستعمل على إقامة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان، في إطار الاحترام التام لفصل السلط لما تمثله هذه المؤسسة الدستورية من فضاء ديمقراطي للنقاش والتعرف على انشغالات المواطنين ولدورها المحوري والأساسي وصلاحياتها الواسعة في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

الديمقراطي، وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وباعتبار القضاء ملاذا لصون الحقوق والحريات، وضمان ممارستها الفعلية، وتحقيق الأمن القضائي والالتزام بسيادة القانون، وترسيخ الثقة الكفيلة بالتحفيز على المبادرة والاستثمار.

وستعمل الحكومة طبقا للمقاربة التشاركية مع الفعاليات المعنية ومكونات المجتمع المدني ذات الصلة، على تنزيل المتعضيات الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية، بما يضمن تعزيز استقلال القضاء، ورفع فعاليته، وصيانة حرمة ووقاره، وتحصين كرامة وشرف وهيبة كافة مكوناته.

وبالنظر للمكانة الخاصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة وإصدار التوصيات حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة والآراء حول سير القضاء، ستعمل الحكومة على ضمان حسن سيره وتوفير الإمكانيات اللازمة لضمان استقلاله الإداري والمالي.

وستعمل الحكومة على ترسيخ الحريات والحقوق الدستورية، خاصة ما يهم تدعيم المساواة بين الجنسين والسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة خاصة - مازال ما سمعته كلشي صبروا شوي، خاصة وأنا صادق وتعلمن ذلك، صادق فيما أقول وفيما أفعل، أنا لست من الذين يبيعون الكلام- خاصة ما يهم تدعيم المساواة بين الجنسين والسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة وإرساء هيئة خاصة بها، ومكافحة كل أشكال التمييز، وتبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس الجمعيات والإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بشروط وكيفية ممارسة الحق في التشريع، وتقديم عرائض إلى السلطات العمومية، وكذا باعتماد القوانين التنظيمية الخاصة بالمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والحكامة، وإصلاح منظومة الحكامة الأمنية.

وستعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وتفعيل مبدأ المساواة أمام القضاء، وتجريم كل الأفعال الماسة بسلامة الشخص الجسدية والمعنوية والروحية، وكل الممارسات المهينة أو الحاطة بالكرامة.

ووعيا منها بما للأمن من دور كبير في توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، فإن الحكومة ستعمل في إطار الحق والقانون، على تعزيز محاربة الجريمة وضمان سلامة الأشخاص والمتلكات وضمان ممارسة الحريات العامة، وعلى محاربة الظواهر السلبية التي تشوب ممارسة الحريات، وترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة واحترام سيادة القانون تحت رقابة القضاء.

ونظرا للآثار السلبية والخطيرة للمخدرات على الناشئة وعلى سمعة الوطن. في هذا المجال، ستواصل السلطات العمومية جهودها الرامية إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

كما يمثل إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز ورشا حيويا لتعزيز الديمقراطية، وتطوير وتحديث هيكل الدولة، والنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وتعزيز سياسة القرب.

وفي هذا الإطار ستحظى أقاليمنا الجنوبية بأهمية خاصة في إرساء الجهوية المتقدمة في انسجام مع مقترح الحكم الذاتي. وفي هذا الإطار، ستسعى الحكومة على تفعيل دور الجهات في مجال

يمثل إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز ورشا حيويا لتعزيز الديمقراطية وتطوير وتحديث هيكل الدولة والنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وتعزيز سياسة القرب. وفي هذا الإطار ستحظى أقاليمنا الجنوبية بأهمية خاصة في إرساء الجهوية المتقدمة في انسجام مع مقترح الحكم الذاتي.

وفي هذا الإطار، ستسعى الحكومة إلى تفعيل دور الجهات في مجال التنمية وتأهيلها لتدارك الحصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، وتفعيل التضامن بينها بهدف التوزيع العادل لثمار النمو والثروات وتمكينها من الوسائل البشرية والمالية اللازمة لتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد ومشاركة مختلف الفاعلين المحليين والقطاعات الخاص في تطوير وإنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى وتقوية جاذبية الجهات.

وستعمل الحكومة على مواكبة الجهوية المتقدمة واللامركزية بتعجيل إصدار الميثاق الوطني للامركز، باعتباره ورشا محملا يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة وتوجها مهما في تطوير وتحديث هيكل الدولة، وستواصل الحكومة الجهود الرامية لتحديث الإدارة الترابية وتفعيل دورها الأساسي وتأهيلها وتعزيزها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية والتنمية.

وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة، فإن البرنامج الحكومي يهدف إلى الرفع من الأداء والارتقاء بالمرافق العام إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية العالية للقيام بواجباته المتمثلة في خدمة المواطنين. ومواصلة تبسيط المساطر وتيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية العمومية.

كما تشكل مكافحة الفساد في تدبير الشأن العام محورا مهما من محاور برنامج الحكومة ومرتكزا أساسيا في منهج عملها، وفي هذا الصدد، تعترم الحكومة تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وتكريس استقلالها، وتفعيل توصيات تقاريرها، عبر توطيد دور المفتشية العامة للمالية من خلال تحديث المنظومة القانونية المؤطرة لتدخلاتها، وكذا تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات بغرض جعلها أجهزة فعالة للتفتيش والتدقيق الداخلي، مع العمل على الرفع من مهنتها وعلى إحكام التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة.

إن الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة في صدارة أولويات برامج الإصلاح الحكومي، وذلك بغرض تعزيز المكانة الدستورية للقضاء الذي ارتقى به إلى السلطة المستقلة، نظرا للدور الحيوي للعدل في البناء

مع المخططات الجهوية.

وتحسينا وتدعيا لمناخ الثقة والاستقرار الاقتصادي ببلادنا، يسعى البرنامج الحكومي إلى الحفاظ على التوازنات المالية والمأكرو-اقتصادية، والعمل على تثبيتها من أجل ضمان مناخ مستقر ومحفز على الاستثمار وإعطاء الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتطوير سياسات مستدامة للتنمية البشرية، والاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة، باعتبارها الرافعة الأساسية لسياسة اجتماعية عادلة، وتدعيم الاستقرار الاجتماعي.

ولتمكين الحكومة من تمويل السياسات العمومية بشكل أكثر نجاعة وفعالية وشفافية، وتعزيز الموارد وترشيد النفقات، سيتم تطوير الموارد المالية العمومية عبر إصلاح شامل للمنظومة الضريبية بغرض تحقيق العدالة الضريبية، كما ستعمل الحكومة على ترشيد النفقات، والحرص على فعاليتها وربط الإنفاق العمومي بالحاجيات الضرورية، وتوخي الاقتصاد في الإنفاق وتجنب الإسراف والتبذير.

وستعمل الحكومة على معالجة شمولية للاختلالات الخارجية، وذلك عبر تحديد معوقات الاستثمار والتنافسية، والعمل على إزالتها وفق رؤية مندجة، بما فيها المعوقات المتعلقة بكلفة عناصر الإنتاج وتقوية القيمة المضافة للعرض القابل للتصدير، وتعزيز وترشيد المؤسسات المشتغلة في مجال إنعاش الصادرات، وتطوير رؤية لإرساء التكامل والترابط بين هذه المؤسسات والبعثات الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، وتعزيز موقع المغرب في أسواقه التقليدية وافتتاحه على الأسواق الصاعدة.

واعتبارا لمركزية القطاع المالي ودوره الحيوي في تمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار، فإن الحكومة عازمة على العمل على تأهيل هذا القطاع على المستويين القانوني والمؤسسي بهدف تطوير أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية، وتدعيم استقراره وإشاعته على المستوى القاري. وستعمل الحكومة على تنزيل إصلاحات نوعية تهم القطاع المالي بمكوناته الثلاثة، وتسهم في تعزيز التنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء.

كما ستحرص الحكومة على تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية بالنظر إلى دورها المحوري في إنعاش الشغل من خلال مواصلة تعزيز مكانة ودور الفلاحة في التنمية، وتتميم وضمان استدامة الثروة البحرية، ومواصلة تطوير وتحديث النسيج الصناعي الوطني، وترسيخ مكانة المغرب كرائد في السوق العالمية للفوسفات ومشتقاته، وتثمين وتنمية الصناعة التقليدية لما تكتنزه من موروث حضاري ورصيد ثقافي وإبداعي، وستعمل الحكومة على تنزيل رؤية 2020 للسياحة من خلال تحديث حكمة القطاع وتسريع وتيرة الاستثمار السياحي، وتطوير عرض سياحي متنوع وتعزيز الاستدامة وتحسين الجودة والرفع من وتيرة التسويق.

كما أن الحكومة عازمة على إرساء أسس التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية والتدبير المستدام والمسؤول للموارد الطبيعية، من

كما ستعتمد الحكومة مقاربة مندجة لإعادة إدماج السجناء و مواصلة الجهود المبذولة لأنسنة ظروف اعتقال السجناء وصون كرامتهم.

ثالثا: مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق، وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

ويهدف البرنامج الحكومي في المجال الاقتصادي إلى تحقيق نمو قوي ومستديم ومنتج لفرص الشغل ومتضامن، يقوم على دعم الطلب الداخلي بتحصين القدرة الشرائية وتدعيم الاستثمار، وعلى تقوية الطلب الخارجي بالرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على اختراق الأسواق.

كما يهدف هذا البرنامج إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على التوقع الجغرافي والتموي ضمن مصاف الدول الصاعدة خلال العشرة المقبلة، وإشراك مختلف القطاعات في حركة النمو بشكل مندمج ومتكامل.

ولهذا الغرض، يعتمد هذا البرنامج على تحسين الحكامة ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع، وتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وجعل كل ذلك في خدمة التشغيل، مع اعتماد حوار فعال ومنتظم مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ومن هذا المنطلق، تسعى الحكومة للانتقال إلى تحقيق نسبة نمو بمعدل 5.5% خلال فترة 2012-2016، كما ستعمل الحكومة على ضبط التضخم في حدود 2% وتخفيض البطالة إلى 8% في أفق 2016، والرفع من معدلات الادخار والاستثمار، مع ضبط عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وعلى هذا الأساس، ستعمل الحكومة على إرساء حكمة اقتصادية قوامها الشفافية والفعالية والحكمة الجيدة، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة المضاربات والاحتكار المضرب بالنظام الاقتصادي.

وستعمل الحكومة بهذا الخصوص، على تكريس المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص في الولوج للصفقات العمومية والتدبير المفوض، وسياسات الدعم العمومية المالية والعقارية، وتعزيز التتبع والمراقبة وتحسين التدبير، واعتماد البرامج التعاقدية ودفاتر التحملات لمحاربة اقتصاد الريع، والحد من الاحتكارات والاستثناءات والتراخيص والامتيازات وتقوية صلاحيات مجلس المنافسة ودوره في مجال تعزيز الشفافية والتنافسية وتمكينه من الإمكانات اللازمة للقيام بمهامه.

وتأسيسا على مختلف الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة حاليا والخلاصات الأولى لتنزيلها، ستسعى الحكومة إلى وضع رؤية اقتصادية وطنية مندجة تعيد ترتيب الأولويات، وتدقق في أهداف الاستراتيجيات القائمة ومؤشرات إنجازها، وتحقق التنسيق والانسجام والاتقائية بينها، وتعمل على تسريع وتيرة إنجازها، آخذة بعين الاعتبار البعد الترابي والتكامل

يمثل تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة، من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات تهدف إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية.

وبهذا الخصوص، تعتبر الحكومة أن الاهتمام بالتعليم والتكوين الأساسي والتكوين المستمر، والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية، والصحة والسكن والهشاشة وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية هو استثمار له أبعاد اقتصادية وتنموية، بالإضافة إلى كونه يستجيب لانتظارات اجتماعية ملحة.

فبخصوص التعليم، ستركز مجهودات الحكومة على قضايا الحكامة وجودة النظام التعليمي واستعادة وظيفته التربوية والاهتمام بوضعية الأطر التربوية في إطار منهجية تعاقدية واضحة تضع المتعلم في صلب العملية التربوية، وتحدد نتائج دقيقة قائمة على تمكين مختلف الفاعلين من الصلاحيات اللازمة للإنجاز وتوفير الإمكانيات المتاحة لهم والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما ستعمل الحكومة على إعادة الثقة في المدرسة العمومية، وإطلاق مدرسة التميز بتنفيذ اللامركزية، وترسيخ التعاقد في المؤسسات التعليمية من خلال مشاريع قابلة للتقييم، وربط توفير الإمكانيات بمستوى الإنجاز، وتوسيع هامش حرية التدبير التربوي والمالي للمؤسسات التعليمية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

بخصوص التعليم العالي، يهدف البرنامج الحكومي إلى بناء مجتمع المعرفة وتنمية اقتصاد المعرفة من خلال استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي الأساسي والتنبؤي، وتوفير الشروط اللازمة لجودته بالاعتناء بالأستاذ الباحث، ودعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الطلبة ضمانا لتكافؤ الفرص، وحرصا على كرامة الطالب وتشجيع التكوين في المجالات المفتوحة أكثر على سوق الشغل.

وفيما يتعلق بمحاربة الأمية، ستعمل الحكومة على تفعيل القانون القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لتسهر على تدبير عملية محاربة الأمية وتكوين المنشطين في تنفيذ برامج محاربة الأمية، وإنتاج وسائل ديداكتيكية ملائمة لخصوصيات الفئات المستهدفة وتوجيه وتنسيق المجهودات الوطنية لمحور الأمية، وتطوير أساليب وطرق التكوين، مع ترسيخ ثقافة التتبع والتقييم المستمر وتوسيع وتنويع العرض التعليمي.

وبخصوص الصحة، يروم البرنامج الحكومي إلى التركيز على تجويد القطاع وتحسين الاستقبال، وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للعموم بشكل عادل يضمن الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية، وبصفة خاصة، في الولادة والمستعجلات، وجعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، من خلال وضع سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، وذلك من

خلال نهج سياسة بيئية متكاملة ومندمجة، والمحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية، وترشيد استعمال الماء ومواصلة تعبئة الموارد المائية وتقليص التبعية الطاقية، وتنويع مصادر إنتاجها، وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية.

وبخصوص تنمية العالم القروي، ستعمل الحكومة على الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية لتصل إلى 1 مليار درهم - كانت 500 مليون درهم - وتخصيص اعتماداته لتمويل مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية موجهة لعالم القروي، وخاصة المناطق الجبلية والمعزولة.

كما ستعمل الحكومة في هذا الإطار على تسريع ربط العالم القروي والمناطق الجبلية بالماء والكهرباء، والرفع من وتيرة إنجاز المسالك والطرق والقناطر التي تستهدف فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، ووضع برنامج مندمج لتطوير المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة لتعزيز ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العمومية والخدمات المنفعية.

أما في مجال تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فستعمل الحكومة على تحسين الحكامة والإطار المؤسسي والقانون الاقتصادي الاجتماعي، وذلك بتبسيط إنشاء التعاونيات وتقييم منتجاتها والعمل على إيجاد آليات جديدة لتمويل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي في إطار التمويل التضامني.

وفيما يخص دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن سياسة الحكومة تعتمد على وضع نظام جبائي تحفيزي مبسط ومؤسس على نسبة ضريبية ملائمة، وكذا إيجاد صيغ وآليات جديدة لتمويل مشاريع المقاولات المتوسطة والصغرى، وتشجيعها لتؤدي دورها في دمج القطاع الغير المنظم، كما تسعى الحكومة إلى جعل هاته المقاولات، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا تستفيد من وضع قانون خاص بالمقاول الاجتماعي، ومن تطوير منتجات بنكية ملائمة كإسأل المخاطر ومن سندات الطلبات العمومية، بالإضافة إلى وضع آليات للاستفادة من الصفقات العمومية.

وإيماناً من الحكومة بالدور الهام الذي تلعبه البنات التحتية واللوجيستية في توفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش الشغل، فإنها ستعمل على مواصلة الجهود من أجل تعزيز وتطوير هذه البنات، مع الحفاظ على السياسة الإرادية للدولة فيما يخص الاستثمار في البنات التحتية.

ومواكبة لمتطلبات الإستراتيجيات القطاعية والأوراش الهيكلية الكبرى، ستعمل الحكومة على إعداد إستراتيجية مندمجة لتنمية التكوين المهني، بهدف التوفر على نظام أكثر مرونة وتجذرا في الوسط المهني وقادرا على الاستجابة لحاجيات النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

رابعا: تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز في مجال الشغل، وتطوير ثقافة الحوار داخل المقاول، طبقاً لمعايير "الشغل اللائق".

وفي مجال التضامن والحماية الاجتماعية، فإن البرنامج الحكومي يهدف: أولاً، إلى تمكين ما يقارب 10 ملايين مواطن مغربي من الاستفادة بصورة تدريجية من نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي سلة مهمة من العلاجات؛

ثم، ثانياً، تطبيق نظام المساعدة الطبية الذي سيهم تقريباً 30% من عدد السكان (8.5 مليون نسمة).

ويخصص البرنامج الحكومي حيزاً كبيراً لترسيخ القيم الكفيلة بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي معتمداً من أجل ذلك على الدور الفاعل للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفق منظور توافقي يوازن بين مصالح الأجراء والمؤسسات الإنتاجية على حد سواء.

وهذا الخصوص، ستحرص الحكومة على دعم الحقوق الأساسية للعالم وتوطيد الاستقرار داخل المقاول ومساعدتها على التأهيل لمواجهة المنافسة.

وبخصوص أنظمة التقاعد، ستسعى الحكومة إلى إصلاح مندمج لنظام التقاعد بما يحفظ توازنه المالي واستدامته وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد لتشمل المهن الحرة، والقطاع غير المنظم والصناعة التقليدية والفلاحة والصيد التقليدي الساحلي والتعاونيات وذلك وفق منهجية تشاركية مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. كما ستعمل على تحسين حكمة تدبير صناديق التقاعد بما يضمن نجاعة مردوديتها واستدامتها وجودة خدماتها.

كما أن الحكومة ستعمل على مواصلة إصلاح نظام المقاصة بهدف التحكم في كلفته بترشيح تركيبة أسعار المواد المدعمة وعقلنة استفادة القطاعات، وفي اتجاه الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة واستهداف المعوزين بتقديم دعم نقدي مباشر مشروط بالتعليم والصحة، وحثهم على الانخراط في برامج محو الأمية والأنشطة المدرية للدخل، يتم تمويله بإحداث صندوق التضامن الذي سيمول بمساهمات تضامنية.

ومن أجل تحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية التي تعاني من الفقر والهشاشة والتمهيش، فإن الحكومة ستعمل على مواصلة إنجاز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية والتي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في يونيو 2011 بجرادة، والتي تميزت بتوسيع قاعدة الاستهداف الترابي لفائدة الجماعات القروية والمناطق الجبلية، وكذا المدن والمراكز الحضرية الصغرى.

وتولي الحكومة عناية بالغة لقضايا الأسرة والمرأة والطفولة وفقاً لمتطلبات الدستور الذي حث على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بما يضمن وحدتها واستقرارها والحفاظة عليها وإحداث "مجلس استشاري للأسرة والطفولة"، والعمل على الرفع من المشاركة النسائية في

خلال إعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية، وتحسين طريقة تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية.

ويهدف برنامج الحكومة في السكن إلى العمل على توفير السكن اللائق من خلال تنوع وتوفير العرض السكني، ومنتوج سكني جديد موجه لفائدة الفئات المتوسطة، ورفع وتيرة مشاريع مدن بدون صفح، ووضع إطار جديد لتحقيق الاندماج الحضري والاجتماعي لهذه البرامج، وتحسين سكن المواطنين والمواطنات للأحياء الناقصة التجهيز، وكذا بالدور المهدهة بالانهيار ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة والمدن التاريخية وقصبات وقصور وتراث معماري،

فيما يتعلق بالتمهيش وتنمية المجال، ستعمل الحكومة في إطار رؤية شمولية للتهيئة وإعداد التراب الوطني على تأطير ومواكبة نمو المجالات في مختلف خصوصياتها، وذلك عبر إعداد مخططات استباقية تضمن تناسق الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وتقوية تنافسية المجالات والسهر على اندماجيتها، وترشيد استعمالها بشكل يضمن تميزها المستدامة.

وستسعى الحكومة إلى إعمال إستراتيجية وطنية لسياسة المدينة بمقاربة إدماجية وتشاركية أفقية، تعتمد على مبادئ الحاكمة الجيدة والتشاور مع كافة الفرقاء المؤسساتيين والهيئات المنتخبة والمهنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، وذلك بغية معالجة الاختلالات القائمة، وضمان نمو منسجم ومتناسق للمدن ومصاحبة إحداث المدن الجديدة، والتقليص من مظاهر العجز والهشاشة والتمهيش والإقصاء الاجتماعي.

ويعتبر الشغل ومحاربة البطالة أولوية الحكومة بامتياز، وذلك بهدف تخفيض معدل البطالة إلى 8% في أفق 2016. ومن أجل هذا الغرض ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل وتطوير الإجراءات الإرادية للتشغيل، وتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل، وذلك في إطار سياسة عمومية شاملة ومندمجة للتشغيل.

وبغرض معالجة الرصيد المتراكم من العاطلين، وخصوصاً لدى حاملي الشهادات العليا، ستسعى الحكومة إلى تتبع تنفيذ وتطوير برامج "تأهيل" و"مقاولتي" و"إدماج" وتحسين جدواها على ضوء نتائج الدراسة التقييمية، بالإضافة إلى اعتماد برامج جديدة، يهم تشجيع التشغيل في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية، وتأطير فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد، بوضع منحة لإعادة التأهيل.

وستسعى الحكومة إلى مضاعفة مردودية التشغيل الذاتي من خلال مواكبة المقاولات الجديدة وتمكينها من ولوج الطلبات العمومية، بالعروض، عبر المناوالة باحتضان المؤسسات العمومية والمقاولات الكبيرة.

وفي مجال ترسيخ قوانين الشغل، ستعمل الحكومة على تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل ووضع الصندوق الخاص به، وتعزيز احترام قوانين الشغل وحماية الشغيلة وشروط السلامة والصحة و ضمان المساواة

ضد الأطفال، خاصة ضحايا الاستغلال الجنسي والتجاري والمشردين والمهملين.

وبخصوص العناية بذوي الاحتياجات الخاصة، فستعمل الحكومة على وضع مخطط استراتيجي جديد يركز على تحيين البحث الوطني حول الإعاقة، ووضع إطار تشريعي شامل ومندمج يهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإحداث صندوق خاص لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان الحق في التعليم والحق في الشغل، وتعزيز دور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبخصوص الأشخاص المسنين، ستعمل الحكومة على دعم الأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على موارد كافية، وتأهيل المؤسسات الاجتماعية المستقبلية للمسنين وتأهيل مواردها البشرية، وحث الجمعيات المحلية على تنظيم أنشطة ترفيهية واستجمامية لفائدتهم وتعزيز قدرات الجمعيات التي تعنى بأوضاع الأشخاص المسنين.

كما ستعمل الحكومة على تنمية الطبقة الوسطى بهدف دعمها وتمييزها وتوسيعها بتشجيع الارتقاء الاجتماعي وجعل المدرسة في صلب هذا الارتقاء، ودعم الانتماء إلى الطبقة الوسطى وتحسين مستوى عيشها عبر تحسين قدرتها الشرائية، وتجويد شبكات الحماية الاجتماعية، كما ستعمل الحكومة على دعم الطبقة الوسطى لتحسين مستوى عيشها عبر تحسين العرض الصحي، والعرض على مستوى التعليم والثقافة والسياحة والترفيه، والعرض على مستوى النقل العمومي.

خامسا وأخيرا، تعزيز التفاعل الايجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

لقد سجلت الدبلوماسية المغربية، بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وعلى هدي مبادئها الثابتة وهويتها العريقة المبنية على الحكمة والتبصر والاعتدال، مكتسبات مهمة وملموسة تتعهد الحكومة بتأمينها وتعزيزها من خلال توطيد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية للمملكة، وتقوية المكانة المحترمة التي تتوفر عليها، وترسيخ المصداقية والدور الفاعل والمتميز والمعتبر الذي تحظى به بلادنا على الصعيد الدولي.

وستعمل الحكومة على صعيد الجوار المباشر، على تعزيز الدينامية الإيجابية التي شهدتها مؤخرا العلاقات المغربية الجزائرية، قصد تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات مع الجزائر الشقيقة بما في ذلك فتح الحدود البرية، أخذا بعين الاعتبار عمق الأواصر الدينية والتاريخية التي تجمع بين الشعبين الشقيقين وخدمة للمصالح المتبادلة ومواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاندماج المغاربي.

وبنفس الإرادة، ستواصل الحكومة العمل على تفعيل الاتحاد المغاربي باعتباره خيارا استراتيجيا عبر إقامة النظام المغاربي الجديد في ظل الإخاء

مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية الأطفال وضمان تدرسهم. وبخصوص المرأة، فستعمل الحكومة على اعتماد سياسة فعالة وطموحة للنهوض بوضع المرأة من خلال تفعيل دعم صندوق التكافل العائلي، ودعم الاستقرار الأسري، والنساء الأرامل، والنساء في وضعية صعبة، وتزليل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية، السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسعي إلى تحقيق المناصفة، وتأهيل النساء وتمكينهن سياسيا واقتصاديا، وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة والتحفيز على تواجدهن بمراكز صنع القرار. وإن كان لتعلمن أنني صادق فيما أقول لكن.

وبخصوص الشباب، تؤكد على أن الحكومة ستجعل من قضايا الشباب أولوية إستراتيجية وورش حكوميا أفقيا يتجاوز النظرة القطاعية، ويتجه إلى بلورة تصور استراتيجي شمولي ينسق ويدعم جهود كل المتدخلين في قضايا الشباب، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، مع فتح حوار وطني شبابي متواصل، وإرساء المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي وإنشاء مجالس جهوية للشباب وإحداث بنيات التأطير والتوجيه وتشجيع مساهمة الشباب في الحياة السياسية وانخراطه في العمل الجمعي والفكري، وتأهيل الفضاءات والتجهيزات الثقافية المخصصة للشباب.

وستسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة المجتمع المدني في مختلف حلقات تدبير الشأن العام وتقييمه وصياغة سياساته، عبر الإسراع بوضع الإطار القانوني المنظم لذلك على ضوء الدستور، وخاصة ما يهم دوره في المجال التشريعي، والعمل على اعتماد سياسة جموعية فعالة، وإقرار معايير شفافة لتمويل برامج الجمعيات وإقرار آليات لمنع الجمع بين التمويلات، واعتماد طلب العروض في مجال دعم المشاريع، ومراجعة سياسة التكوين الموجهة للجمعيات، بما يرفع من فعاليتها، وبما يمكن من تعميم الاستفادة لفائدة أعضاء الجمعيات.

وفي نفس السياق، ستعمل الحكومة على توفير شروط إقلاع رياضي حقيقي، وذلك بإرساء سياسة رياضية وطنية شاملة تستجيب لحاجيات المجتمع، وذلك من خلال تبني "ميثاق الرياضة للجميع" وتطوير الرياضة الجماهيرية على مستوى الأحياء والمؤسسات المدرسية والجامعية، وكذا دعم الاختيارات البناءة والطموحة على مستوى "رياضة النخبة" كتنكين أبطال في مستوى تطلعاتنا الوطنية والدولية، مما يستوجب مراجعة عميقة لحكومة القطاع الرياضي على أسس الديمقراطية والجهوية والتخطيط والشراكة مع الجمعيات والأندية.

وبخصوص النهوض بحقوق الطفولة وحمايتها، ستعمل الحكومة على تقوية السياسات العمومية في هذا المجال من خلال دعم آليات التنسيق الوطنية بين القطاعات، وإعداد المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للطفولة وبلورة برامج الائتلافية المحلية لحماية الطفولة في وضعية صعبة، والعمل على مأسسة آليات التبليغ واليقظة والوقاية من كل أشكال العنف

الموجهة إليهم وتوفير الوسائل والآليات الكفيلة بمساهمتهم الفاعلة في تطوير وثناء وطنهم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات النائبات المحترمت،
السادة النواب المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمت،
السادة المستشارون المحترمون،

إن البرنامج الحكومي الذي بين أيديكم هو الذي تشرفت بعرض خطوته الرئيسية على مجلسكم، أين البرنامج؟ - هذه سأنظم إليكم...- إن البرنامج الذي سيوضع بين أيديكم -أنا لا يعني إذا أخطأت وأن أترجع عن خطأي، وإذا أخطأت أن أعتر عنه، وهكذا ...

إن البرنامج الحكومي الذي سيوضع بين أيديكم، هو والذي تشرفت بعرض خطوته الرئيسية على مجلسكم الموقرين، هو برنامج إرادي وطموح بأهداف مرقمة وتدابير واقعية قابلة للإنجاز إن شاء الله الرحمن الرحيم، وإذا تعاون على ذلك الجميع، وذات وقع على المعيش اليومي للمواطن وأثر مباشر لفائدة بلادنا وأجيالنا المقبلة في استجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات، وفي إطار التنزيل الديمقراطي والتشاركي لمقتضيات الدستور.

وبذلك فهو تعاقدي سياسي وأخلاقي متجدد يقوم على مواصلة الوفاء بالتزاماته وتنفيذ تعهداته، مسنودا بمشاركة وثقة الناخبين والناخبات، وقائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وسننكب على تنفيذه بعون الله تحت مراقبة البرلمان وبدعم وتعاون الجميع، وسنقدم الحساب إلى عموم المواطنين والمواطنات في ممت الولاية التشريعية إن شاء الله، صونا لمصادقية الانتخابات وفعالية المؤسسات، وتحصينا لمستقبل زاهر يتطلع إليه المغاربة جميعا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. والحمد لله رب العالمين "إن أرواحنا لا تصلاح ما استصمت وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

نشكر باسمكم جميعا السيد رئيس الحكومة على عرضه القيم، شكرا للسيد رئيس مجلس المستشارين، شكرا للسيدة والسادة أعضاء الحكومة، شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين، شكرا للسيدات والسادة الصحفيين الحاضرين معنا.

ورفعت الجلسة.

والتقّة والتفاهم وحسن الجوار، واحترام الثوابت الوطنية والوحدة الترابية لكل دولة من الدول الخمس.

أما فيما يخص القضايا العربية والإسلامية، فإن الحكومة ستبقى وفية لانتهاجها الأصلي العربي والإسلامي والمتمثل في أواصر الأخوة والتضامن.

وإننا إذ نرحب بالمبادرة الصادرة عن قادة مجلس التعاون الخليجي، لعلّي استعداد كامل لتطوير علاقاتنا الأخوية أصلا إلى أبعد الآفاق.

كما سيواصل المغرب دعمه القوي والمتواصل للقضية الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وبتبني نهج الإجماع العربي والاختراط في اللجان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي والتي تعنى بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها لجنة القدس التي يرأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أما على الصعيد الإفريقي، فإن الحكومة عازمة على تطوير علاقات التعاون و التضامن ودعم التعاون جنوب - جنوب.

ولما للاتحاد الأوروبي من أهمية إستراتيجية، بصفته الشريك الأول للمغرب، فإن الحكومة ستعمل جادة على متابعة تطبيق الوضع المتقدم الذي يميز العلاقة بين المملكة وهذا الاتحاد، وذلك في أفق إنشاء فضاء اقتصادي مشترك على أساس المصالح المتبادلة، وسنعمل على تطوير العلاقات مع شركائنا من دول الاتحاد.

وفي إطار تنوع الشركات الدولية للمملكة المغربية، ستعمل الحكومة على تعزيز علاقات بلادنا مع دول أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، والدول الآسيوية، والقوى الصاعدة، على أساس شركات مثمرة وتعاون إستراتيجي متعدد الأوجه.

وعلى مستوى العلاقات المتعددة الأطراف، ستعمل الحكومة على تبني مقاربة تمكن من المساهمة بفعالية في معالجة القضايا المطروحة على الصعيد الدولي ورفع التحديات المشتركة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، خاصة وأن المغرب أصبح اعتبارا من فاتح يناير الجاري عضوا غير دائم بمجلس الأمن الدولي.

وسيظل المواطنون المغاربة المقيمون في الخارج في صلب أولويات السياسة الحكومية، وذلك بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتوطيد علاقاتهم بوطنهم الأصلي بالنظر للتحديات الإستراتيجية المرتبطة بالمحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الناشئة.

وفي هذا الشأن، سيتم إرساء سياسة عمومية مندمجة ومنسجمة لتحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين في تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تطوير وتنويع وتوسيع برامج التربية والتأطير الديني وتعليم اللغتين العربية والأمازيغية والبرامج الثقافية وتحسين وتطوير الخدمات الإدارية